4

الصحة والتغذية وإدارة المخاطر

يعاني أكثر من ثلث عدد سكان اليمن من انعدام الأمن الغذائي. ويقصد بالأمن الغذائي توافر كميات كافية من الطعام لكل فرد من أفراد البلد وأن يكون الطعام المتاح غني بالمغذيات الصحيحة لضمان تمتع السكان بالصحة. ولضمان معالجة جانبي تحقيق الأمن الغذائي، لا بد لليمن من تبني نهج متعدد الأوجه. بادئًا ذي بدء، ينبغي أن تعمل الحكومة على التحكم في النمو السكاني وتقليل حدة الضغط على إمدادات الغذاء من خلال برنامج قوي لتنظيم الأسرة. كما ينبغي توسيع نطاق الخدمات الصحية وتحسينها لضمان صحة السكان وحصولهم على تغذية سليمة. وأخيرًا، ينبغي أن تضع الحكومة أدوات لإدارة المخاطر مثل احتياطيات الحبوب للتصدي لأزمات الغذاء الطارئة وتحويل مدفوعات للتحصن ضد الأزمات التي تسبب نقص الأغذية وزيادة الأسعار بدرجة هائلة. ينبغي أن تشكل البرامج الذكية التي تعنى بالصحة والتغذية وتنظيم الأسرة بالإضافة إلى التوفير المحسن للخدمات والاستثمارات المستهدفة أجزاء لا تتجزأ من استراتيجية اليمن المعنية بالأمن الغذائي.

الحد من النمو السكاني

يتحول النمو السكاني إلى عائق في طريق التنمية عندما يتجاوز عدد الأشخاص في بلد ما قدرة هذا البلد على توفير قدرٍ كافٍ من الغذاء، والتعليم، والإسكان، والرعاية الصحية، وفرص العمل لسكانه. والآن، يتعين على اليمن تخطي هذه العقبة عن طريق الاقتداء بالبلدان التي استطاعت بنجاح إبطاء أو إيقاف نموها السكاني. فعلى سبيل المثال، لفت البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة في إيران، والذي

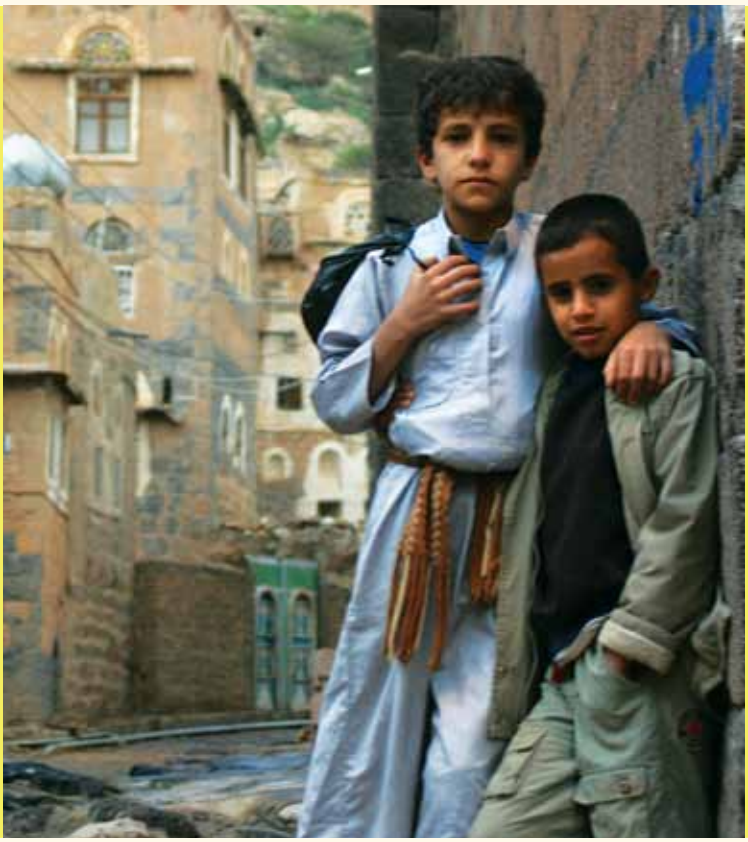

© 2010 خوزيه فونيس / المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

انطلق في عام 1989، أنظار العالم إليه نظرًا لهيكله المبتكر. يشجع هذا البرنامج السيدات على الانتظار من ثلاث إلى أربع سنوات بين كل حمل، ولا يشجع السيدات دون سن الثامنة عشر أو هؤلاء اللاتي يتعدى عمرهن 35 عامًا على الإنجاب، كما يعزز تحديد عدد أفراد الأسرة إلى ثلاثة أطفال. علاوة على ذلك، أُجيز قانون وطني لتنظيم الأسرة عام 1993 لتشجيع الأزواج على تقليل عدد الأطفال عن طريق تحديد مزايا إجازات الوضع وسحب قسائم الغذاء وإعانات دعم الرفاه الاجتماعي بعد الطفل الثالث. كما يطالب القانون أيضًا العديد من الوزارات الحكومية بتضمين معلومات حول السكان وتنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأم والطفل في مواد المنهج الدراسي؛ وأُسندت مهمة بث هذه المعلومات للوكالة الوطنية للبث الإذاعي. ومن ناحية أخرى، طرحت حملة على مستوى البلد وسائل منع الحمل- الحبوب، والرفالات، ووسائل منع الحمل الرحمية، ووسائل منع الحمل المزروعة، وجراحات ربط القنوات الفالوبية، وجراحات قطع القنوات المنوية - كما تم دمج تنظيم الأسرة مع الرعاية الصحية الأساسية. ونتيجة لذلك، فإنه خلال الفترة من 1986 إلى 2005، انخفض المعدل الإجمالي للخصوبة من 7 أطفال في المتوسط إلى طفلين لكل سيدة، مما يعني احتفاظ السكان الآن فعليًا بنفس الحجم من جيل إلى جيل.

تحسين الخدمات الصحية

لكي يتسنى تطبيق برنامج وطني لتنظيم الأسرة بفاعلية وتحسين الصحة والتغذية بوجه عام في اليمن، ثمة حاجة إلى تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية العامة الأساسية، ولا سيما في المناطق الريفية. لا يتوافر عدد كافي من المراكز الصحية لخدمة السكان، كما تتسم نوعية الخدمات المقدمة في معظم المراكز برداءتها. بالإضافة إلى ذلك، لا تتمتع القوى العاملة بقدر كافٍ من التعليم، وخاصةً في المناطق الريفية، كما تفتح المراكز والوحدات الصحية أبوابها للسكان لساعات قليلة وتفتقر إلى الأدوية اللازمة والمعدات الملائمة. ومن ثم، بات اليمنيون لا يثقون في موظفي الصحة العاملين في المرافق الصحية العامة، وكثيرًا ما يعرضون عن دفع تكلفة الذهاب إلى مرافق الصحة، ويفضلون الخدمات الصحية باهظة الثمن التي يقدمها القطاع الخاص.

وهكذا، ينبغي توسيع نطاق الخدمات في برامج الرعاية الصحية الأساسية المعنية بتعليم الرضاعة الطبيعية، والتعليم الغذائي، وبناء الوعي بالنظافة الصحية وتنظيم الأسرة والرعاية اللاحقة للولادة ومتابعة نمو الطفل، كما ينبغي تحسين المساعدة المتاحة عند الولادة وبرامج التحصين. وفي الوقت الحالي، توفر 31 في المائة فحسب من جميع المرافق الصحية تعليم ممارسات الإرضاع الطبيعي، فيما تقدم 29 في المائة منها تعليمًا غذائيًا، في حين تمتلك 13 في المائة فحسب من كافة المرافق الصحية برنامجًا لمتابعة نمو الطفل. ومع محدودية عدد المرافق التي توفر هذا النوع من البرامج، لا يحصل العديد من السكان عليها على المستوى المحلي ويضطرون للسفر لمسافات طويلة للحصول على هذه البرامج. وفي المتوسط، يتجاوز الوقت المستغرق أثناء السفر للوصول إلى هذه الخدمات الرئيسية الساعة والنصف، بل أنه يكون أكثر طولاً في المقاطعات الأكثر بعدًا.

تبرز التجارب الدولية أهمية إتاحة الخدمات الصحية لتحقيق الأمن الغذائي، ولا سيما تلك التي تقدم للسيدات والفتيات في سن المراهقة. تتمثل الاستراتيجية المبشرة بالخير فيما يتعلق بزيادة الأمن الغذائي في الاستثمار في صحة وتغذية السيدات خلال دورة حياتهن فضلاً عن تمكين السيدات من السعي وراء الحصول على رعاية أفضل لهن ولأطفالهن. تعد صحة السيدات وتغذيتهن في غاية الأهمية لنوعية حياتهن والنمو الصحي والمستدام لأطفالهن، وهما عنصران يسهمان في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لليمن مستقبلاً. وفي برامج الصحة، ينبغي إعطاء الأولوية لصحة الأمهات، وصحة الرُضع والأطفال، والوقاية العامة من الأمراض. ويعد الحصول على الائتمان بالنسبة للسيدات عنصرًا حاسم الأهمية لتحسين إمكانية الحصول على خدمات

صحية على درجة من الجودة لهن ولأطفالهن على حد سواء. ومن الممكن أن تسهم مثل هذه المبادرات التي تستهدف السيدات والفتيات في سن المراهقة في معالجة الصراع البارز لتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في المجتمعات اليمنية التي يتسيدها الذكور.

من شأن تثقيف السكان في مجال الصحة والتغذية إحداث اختلاف ملموس في الرفاه العام للسكان، كما أنه سيمد السكان بالمعرفة اللازمة لاستخدام الخدمات المحسنة بكفاءة وفعالية. تتسم الحملات الرامية إلى زيادة الوعي بفعاليتها الكبيرة من حيث التكلفة. وتبين الخبرة المكتسبة من البلدان الأخرى في هذا الصدد أن هذه الاستثمارات تتميز بارتفاع معدلات عائداتها. علاوة على ذلك، من الممكن أن يسهم التعاون الوطيد بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في خفض النفقات العامة والسماح «بتبادل» الخبرات. وإلى جانب السبل المعتادة للوصول إلى الفقراء والمتضررين من سوء التغذية (عن طريق إيفاد العمالة المدربة الميدانية المحلية)، ثمة حاجة إلى اكتشاف قنوات إبداعية تحقق تغطية عالية بتكاليف معتدلة. ربما تتمثل إحدى السبل المبشرة بالخير في تأكيد المسؤولية الاجتماعية للزعماء التقليديين (الشيوخ) وكبار رجال الدين لتعزيز رفاه الشعب، فمن الممكن تشجيع هؤلاء الزعماء على تناول المسائل المتعلقة بالتغذية والصحة لديهم سلطة صنع القرارات الخاصة بتخصيص موارد الأسر المعيشية ودورهم القيادي في المجتمعات التي يتسيدها الأباء في اليمن. ينبغي أن تركز هذه الحملات على تثقيف الشعب اليمني فيما يتعلق بخمسة موضوعات رئيسية: (1) تنظيم الأسرة، و(2) استهلاك القات، و(3) ممارسات الرضاعة الطبيعية، و(4) التغذية، و(5) تمكين المرأة.

إدارة مخاطر الأمن الغذائي

من الأهمية بمكان ربط برامج الصحة والتغذية بإدارة مخاطر الأمن الغذائي، نظرًا لأن الحالة التغذوية، ولا سيما للأطفال، هي الأكثر تضررًا من الصدمات، بما في ذلك الارتفاعات المفاجئة في أسعار الغذاء والفيضانات وفترات الجفاف والصراعات. ويذكر أنه من السهولة بمكان أن تتسبب الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية أو التي تحدث بفعل الإنسان في عكس التقدم المحرز من خلال المبادرات المقترحة. فعلى المستوى الكلي، من الممكن أن تؤثر الصدمات على ميزان المدفوعات اليمني وتسبب حدوث عجز في الواردات الغذائية. أما على مستوى الأسرة المعيشية، يتأثر فقراء الريف بوجه خاص بالصدمات نظرًا لمحدوديات آليات التكيف مع هذه الصدمات. يمكن أخذ الاحتياطات اللازمة من الصدمات الخارجية

©2010 أولينغي إيكر/ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

من خلال مجموعة واسعة من القنوات. ويعتبر إتاحة تدفق مستمر للمعلومات والمعرفة أمرًا إجباريًا لتغيير سلوكيات الأشخاص. إذ أنه لا بد من تغيير سلوكيات جميع الأشخاص لكي يتأتى إحداث اختلاف حقيقي. وهذا يعني أن تتضمن الحملات الرامية إلى زيادة الوعي ونشر المعلومات–والتي عادةً ما تستهدف السيدات–رجال أيضًا، نظرًا لأن

إلى حد معين، غير أن الخطط المعنية بالاستعداد والإغاثة في حالات الطوارئ وإدارة الكوارث من شأنها تخفيف حدة الضربات على الأمن الغذائي على المستويين الكلي والجزئي.

توفر احتياطات الحبوب آلية على المستوى الكلي للتصدي للصدمات الخارجية عن طريق تحسين إتاحة الحبوب أثناء الأزمات ومساعدة

المتضررين من سكان البلد على التكيف بشكل أفضل مع أزمات الغذاء الطارئة. يحتاج اليمن إلى قرابة 314000 طن من الحبوب لبناء احتياطي فعال. ومن شأن هذا الاحتياطي المادي الكبير توفير شبكة أمان، غير أنه سينطوي أيضًا على عدة تحديات وقيود ينبغي دراستها بدقة وعناية: (1) لا تعني الاحتياطات الاستراتيجية من الحبوب حل مشكلة الجوع المزمن. (2) أهمية إدارة اختلالات السوق المترتبة على الاحتياطات الاستراتيجية بدقة. (3) تتضمن عملية إنشاء وإدارة وتشغيل احتياطي من الحبوب تكاليف يعتد بها، والتي قد تشكل عبئًا على الميزانية الوطنية، ولا سيما إذا استخدم الاحتياطي للتحكم في أسعار الغذاء. (4) تستلزم الاحتياطيات التي تعمل جيدًا معلومات دائمة وموثوقة حول الأسعار والكميات الحقيقية في الأسواق المحلية والعالمية واتجاهاتها، إلى جانب معلومات حول احتمالية الحاجة إلى أية أنشطة تدخلية لازمة. (5) تحظى عملية الإدارة الجيدة للاحتياطيات بأهمية بالغة لتحقيق النجاح وتعتمد على الإدارة الشفافة والقابلة للمساءلة.

يمكن مضاعفة النجاح الذي تحرزه برامج احتياطي الحبوب عن طريق الانضمام إلى برامج المبادرات الأخرى. يعد التنسيق مع برامج مثل المعونة الغذائية الذي تديره منظمة غير حكومية، والتغذية المدرسية، والغذاء مقابل العمل ضروريًا لضمان الاستخدام الفعال لاحتياطي الحبوب والأداء العام للأنشطة التدخلية المعنية بالغذاء في إحدى البلدان على حد سواء. إن الاستهداف الفعال للأشخاص الأكثر تضررًا يستلزم هذه الشراكة الوثيقة، كما تفعل إعادة التدوير المستمرة للحبوب المخزنة للحفاظ على جودتها وتفادي المخاطر الصحية المصاحبة لاستهلاك الحبوب الفاسدة.

وعلى مستوى الأسرة المعيشية، ينبغي أن تستثمر الحكومة اليمنية في تحسين وتطوير المبادرات القائمة والتي يمكن توسيع نطاقها فيما بعد أثناء الأزمات. تتضمن هذه المبادرات برامج العمل المستندة إلى المجتمعات المحلية والتي تستلزم عدد كبير من الأيدي العاملة بالإضافة إلى البرنامج الوطني للتحويل النقدي التابع لصندوق الرعاية الاجتماعية، والذي بحاجة إلى تحسينه وتوسيع نطاقه للعمل كشبكة أمان فعالة.

ويذكر أن إدارة المخاطر لا توفر سوى حلول قصيرة الأمد لتخفيف حدة التأثيرات السلبية للصدمات الخارجية على الأمن الغذائي، ومن ثم ينبغي ربطها بأهداف التنمية وتوفير الأمن الغذائي طويلة الأمد. بالإضافة إلى ذلك، من شأن عناصر إدارة الكوارث، مثل التحويلات الاجتماعية، بناء مرونة اقتصادية بين المجتمعات المتضررة، كما ينبغي أن تصبح جزءًا من الإطار العام لتخطيط التنمية الاقتصادية. ينبغي تنفيذ هذه التحويلات من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية والصندوق الاجتماعي للتنمية ووزارة الصحة العامة والسكان وإدارات الأشغال العامة بالتعاون مع الشركاء الدوليين، كما ينبغي أن تتضمن أنشطة مثل التحويلات المباشرة، وبرامج النقد مقابل العمل، وبناء الأصول المجتمعية من خلال الأشغال العامة، ومساعدة مؤسسات الأعمال الصغرى، وتوفير خدمات الصحة والتغذية. ويعد التعاون الوطيد بين الوكالات والمنظمات المسؤولة في غاية الأهمية لتحقيق النجاح.

التأثيرات على السياسة

يعد انعدام الأمن الغذائي في اليمن مشكلة متعددة الأوجه تستلزم حلاً متعدد الجوانب. لتناول هذه المشكلة على نحو شامل، ينبغي أن تسير إصلاحات السياسات والاستثمارات جنبًا إلى جنب مع برامج تعنى بالحد من النمو السكاني، وتحسين الخدمات الصحية، وإنشاء احتياطيات طارئة من الحبوب لحماية هؤلاء المتضررين أثناء الأزمات، ودفع تحويلات مباشرة إلى هؤلاء الذين لا يستطيعون شراء ما يحتاجونه لضمان أدنى مستوى معيشي. من شأن هذه الخطوات، عند اتخاذها معًا، تحقيق الأمن الغذائي والعمل على استمرارية التغيرات التي تؤمن حياة أكثر صحة وأمان واستقرار للشعب اليمني.

Clemens Breisinger و **Olivier Ecker** هو زميل باحث هو زميل في إجراء بحوث ما بعد الدكتوراة في قسم استراتيجية التنمية والحوكمة بالمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن العاصمة.

جاءت الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي في اليمن كنتاج مشترك لكل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المالية، ووزارة الصناعة والتجارة والصحة العامة والسكان؛ والزراعة والري؛ والمياه والبيئة؛ والثروة السمكية؛ بالإضافة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والجهاز المركزي للإحصاء والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

يعرب المؤلفون عن جزيل شكرهم وتقديرهم للجهود الداعمة المقدمة من الاتحاد الأوروبي (EU)، والمنظمة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، والبنك الدولي.

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية
INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE
2033 K Street, NW • Washington, DC 20006-1002 USA
Tel: + 1.202.862.5600 • SKYPE: ifprihomeoffice
Fax: + 1.202.467.4439 • Email: ifpri@cgiar.org
www.ifpri.org

وزارة التخطيط والتعاون الدولي
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
برنامج استراتيجية الأمن الغذائي
صنعاء – جمهورية اليمن. صندوق بريد ١٧٥
هاتف: ١١٢-٢٥٠-١-٩٦٧ +
البريد الإلكتروني: fsspmpic@gmail.com

حقوق التأليف والنشر ٢٠١٠ المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. جميع الحقوق محفوظة. قد يتم نسخ أجزاء من هذه الوثيقة دون تصريح مباشر من، ولكن مع توجيه الشكر للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. وللحصول على تصريح بإعادة الطبع اتصل بـ IFPRI-COPYRIGHT@CGIAR.ORG.

تم إعداد هذه المذكرة كنتاج لمشروع دعم استراتيجية الأمن الغذائي، ولم يتم استعراضها من قبل النظراء. تعتبر أية آراء مذكورة في هذه المذكرة خاصة بالمؤلفين ولا تعكس بالضرورة سياسات أو آراء المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية و/ أو حكومة اليمن.

لا تنطوي الحدود والأسماء الموضحة والتسميات المستخدمة على الخريطة (الخرائط) على تصديق رسمي أو موافقة رسمية للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) أو شركائه والمساهمين فيه .